نزاهة

نزاهة

نشرة دورية تصدر عن مشروع تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الأهلي*

العدد الثلث – كانون ثاني ٢٠٠٦

دور المنظمات الأهلية في التأثير على الدول والجهات المانحة:

د. س-مير عوض

تتلخص إستراتيجية الدول المانحة في دعم استمرارية عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتأثر الدور الداعم للمجتمع الدولي بمسيرة عملية السلام، ومدى التزام الطرف الفلسطيني بالشروط الدولية والاتفاقيات الموقعة. وشكل الدعم الاقتصادي الخارجي، سواء كان طارئا أو تنمويا، والدعم المباشر لموازنة السلطة الفلسطينية مصدرا رئيسيا للاستقرار الاقتصادي والسياسي في مناطق السلطة الفلسطينية... ص٢

مشروع نزاهة يعقد سلسة دورات تدريبية

لتمكين مؤسسات العمل الأهلي في مكافحة الفساد

ضمن نشاطات مشروع نزاهة الذي ينفذه ائتلاف أمان بالتعاون مع معهد التعليم المستمر في جامعة بيرزيت، نفذ المشروع العديد من الدورات التدريبية في سبيل تقوية المؤسسات الأهلية في مجال مكافحة الفساد الداخلي والفساد على مستوى المجتمع... ص٥

التحولات في التمويل لمؤسسات العمل الأهلي الفلسطيني

بقلم: أحمد حنون

كان لا بد من إدراك ضرورة التحول للتمويل المحلي الفلسطيني والعربي مبكراً، وكذلك أسباب التحول في تمويل مؤسسات العمل الأهلي الفلسطيني. ذلك أن الدعم الأمريكي المقدم من خلال وزارة الخارجية الأمريكية يمنح بمصادقة من مجلس الشيوخ الأمريكي... ص ١٥

المنظمات الأهلية وعلاقتها بالأحزاب

اعتراف الريماوي

عندما نتكلم عن المنظمات الأهلية يتبادر لذهن الفرد فينا ذلك الالتقاء والاتفاق الحر والطوعي، بين مجموعة من الأشخاص (لا تقل عن ٧ حسب القانون)، للعمل على تحقيق أهداف عامة، ترتبط بالصالح العام، دون قصد الربح المالي لتوزيعه على الأشخاص،... ص ١٢

لتعزيز قيم النزاهة ونظم المساءلة والشفافية في عمل المنظمات الأهلية

يبدو للوهلة الأولى أن بعض المؤسسات الأهلية الفلسطينية قد دخلت في نفق الفساد الطويل المظلم، وأنها لن تستطيع الخروج منه دون خسائر في الأفراد وفي السمعة والتاريخ المشرف الذي سطرته عبر عشرات السنين. ولكن بنظرة متأنية ناقدة نستطيع القول إنه عند التعرف على أسباب الفساد وتشخيصها نستطيع التأكيد على أن هذه المؤسسات لم تتوغل في نفق الفساد حتى نقطة اللاعودة، وأنها تستطيع الخروج من النفق منتصرة، وتستطيع ممارسة دورها الطبيعي في التنمية ودعم حقوق الإنسان وفي تعزيز قيم النزاهة والديمقراطية وتكريس نظم الشفافية والمحاسبة والمساءلة، جنباً إلى جنب مع القيام بدورها في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومقاومة الاحتلال، وهذا بالطبع بالتشارك والتكامل وتقاسم الأدوار مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

علينا العمل بكل جهد ممكن من أجل الوصول إلى المتطلبات المذكورة أعلاه كي نتمكن من القول إنه توجد بيئة فلسطينية ملائمة لتنفيذ خطط الإصلاح ومحاربة الفساد، وفي الوقت ذاته العمل على استكمال عملية بناء المجتمع الديمقراطي... ص ٧

* تنفذ أمان مشروع نزاهة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، وبدعم من الاتحاد الأوروبي

دور المنظمات الأهلية في التأثير على الدول والجهات المانحة:

د. سمير عوض

تتلخص إستراتيجية الدول المانحة في دعم استمرارية عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتأثر الدور الداعم للمجتمع الدولي بمسيرة عملية السلام، ومدى التزام الطرف الفلسطيني بالشروط الدولية والاتفاقيات الموقعة.[١] وشكل الدعم الاقتصادي الخارجي، سواء كان طارئا أو تنمويا، والدعم المباشر لموازنة السلطة الفلسطينية مصدرا رئيسيا للاستقرار الاقتصادي والسياسي في مناطق السلطة الفلسطينية. وقد تركزت دوافع المانحين على بناء السلام وتعزيز قبول الفلسطينيين لحل متفاوض عليه، عبر التأثير على توجهات المواطنين الفلسطينيين من خلال توفير وتطوير الخدمات الأساسية، ودعم البرامج السياسية المتوافقة مع الأجندة الدولية.[٢]

وقد تبوأت أهداف المجتمع الدولي الاقتصادية والسياسية، المرتبطة بعملية السلام، مركز الصدارة بالنسبة للاعتبارات التنموية للفلسطينيين المتمثلة بتحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي والسياسي. أدى هذا إلى تعزيز مناخ الاتكالية والاعتماد المباشر على تدفق الدعم الأجنبي لمناطق السلطة، مع ما يتضمنه ذلك من خطورة توقف السلطة عن القيام بمهامها بمجرد توقف هذا الدعم المشروط سياسيا.[٣] ولطالما لعبت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أدوارا مختلفة ومتباينة على مدار تاريخها الحديث والمعاصر. ولا شك أن هذه الأدوار قد انسجمت مع الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، التي مر بها المجتمع الفلسطيني بدءا من السيطرة العثمانية، وانتهاء بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧. ومع قدوم السلطة الفلسطينية وقيامها في عام ١٩٩٤م اتخذت هذه الأدوار منحى مختلفا ومضامين ومفاهيم جديدة للعمل الأهلي في المنطقة.[٤]

للمنظمات الأهلية ميزة المرونة مقارنة بالمؤسسات الحكومية الرسمية. فالمنظمة غير الحكومية أقدر على تجميع وتمثيل الآراء داخل المجتمع بحرية، وبغض النظر عن التوجهات السياسية، أكثر من المؤسسة الرسمية، سواء كانت حزباً سياسياً أو مؤسسات حكومية.[٥]

إن اهتمام المنظمات الأهلية الفلسطينية بالتفاعل السريع مع احتياجات وأولويات المجتمع المحلي الفلسطيني خلال الانتفاضة ساهم في زيادة ثقة المجتمع المحلي بالمؤسسات غير الحكومية. هذه الثقة التي منحها إياها المجتمع المحلي أكسبت المنظمات غير الحكومية القدرة على التأقلم السريع مع المتغيرات المختلفة، سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

إن التطورات العديدة الحاصلة على الساحة الفلسطينية، وخاصة على الصعيد السياسي، أبرزت عدم قدرة المنظمات غير الحكومية على لعب دور بديل للأحزاب السياسية، وعدم استقلاليتها بشكل فعلي عن الأحزاب السياسية التي قامت بتأسيسها. أدى هذا بدوره إلى توضيح العلاقة بين الطرفين؛ فالمنظمات الأهلية لا تسعى للعب دور الأحزاب السياسية،

---

[1] Anne Le More, "Are 'Realities on the ground' compatible with the international state–building and development agenda?", in Aid, Diplomacy and Facts on the Ground: The Case of Palestine.(London: Chatham House, 2005), p 27

[2] Michal Keating, Introduction, Aid, Diplomacy and Facts on the Ground: The Case of Palestine.(London: Chatham House, 2005), p 5

[٣] جوليا هوكنز. المجتمع المدني الفلسطيني والنظام العالمي الجديد، السياسية الفلسطينية، السنة الثالثة، العدد التاسع، شتاء ١٩٩٦، ص٢٨.

[٤] أحمد قريع، الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ٢٠٠٦. ص

[5] Samir Awad, Governance and Institutional Issues, Palestine Country Profile. Cairo: Economic Research Forum. pp. 89 (October, 2006).

وهـذه لا تعيق تطورها فـي مجال عملها.[٦] وقـد اهتمت المؤسسات الأهلية الفلسطينية بعملية إصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية، وبلورت برامج عديدة ومبتكرة لمتابعة الإصلاح، ووفرت هيئات وأطر تنظيمية ملائمة لإجراء الإصلاحات في هذه السلطة.[٧]

ولا بد هنا من الحديث عن الانـخراط الفعلي للمنظمات الأهلية الفلسطينية في فعاليات ونشاطات النضال الوطني الفلسطيني، وخاصة خلال انتفاضة الأقصى من عام ٢٠٠٠م. وانسجاماً مع الدور المميز الذي قامت به هذه المؤسسات، فقد حظيت باهتمام واحترام الجمهور المحلي الفلسطيني، مما ساهم في تطوير دورها على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية وموضوعات ووسائل التحول الديمقراطي.[٨] فالعلاقات المتينة التي تربط هـذه المؤسسات المحلية مع المنظمات الإقليمية، والدولية والجهات المانحة، ومؤسسات الأمم المتحدة ساهمت في تعزيز التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية، رغم كل المحاذير المتعلقة بفرض أجندة أجنبية على المجتمع المحلي، وهذا ما نسعى لتقديمه في هذه الورقة.

عند رصد تأثير الدول المانحة على المنظمات الأهلية، نجد العديد من الأفكار والآراء المسبقة والمواقف الأيديولوجية، التي قد تؤيد أو تعارض تمرير السياسات الخاصة للدول المانحة، وما يترتب على ذلك من تمرير أهدافها وتطلعاتها. هذا الاختلاف في الموقف من المانحين ودورهم في التأثير على المنظمات الأهلية الفلسطينية قد يعكس أجندة سياسية، سواء لدى المؤسسة المانحة، أو المنظمة الأهلية الفلسطينية كل حسب مصالحه.[٩]

استراتيجيات العمل الأهلي على الساحة الدولية:

تبنت المنظمات الأهلية الفلسطينية مجموعة من الاستراتيجيات والوسائل للوصول إلى هدفها في التأثير على الرأي العام للدول المانحة. ومن أهم الوسائل والاستراتيجيات التي اتبعتها لتحقيق التأثير الذي تريده:

أولاً: قيامها بإعداد دراسات تفصيلية حول الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الجماعية للأفراد والمجموعات الفلسطينية. وهـذا ما تكفلت بعمله الآن منظمات حقوق الإنسـان وغيرها من المؤسسات البحثية والإعلامية.

ثانياً: إتباع سياسة إقامة العلاقات وبناء التحالفات مع المنظمات الأهلية والحركات الاجتماعية على صعيد العالم العربي وعلى الصعيد الدولي. استندت هذه الإستراتيجية إلى ضرورة التواجد النشط في مختلف المؤتمرات الإقليمية والدولية.[١٠]

ثالثاً: المساهمة الفعالة في الشبكات العربية والدولية، باعتبارها مساحات هامة لإثارة القضية الفلسطينية، والدفاع عنها، وتأمين الدعم لها.

رابعاً: مشاركة المنظمات الأهلية الفلسطينية في مؤتمرات الأمم المتحدة والمؤتمرات الإقليمية والدولية، لتعزيز مفاهيم الديمقراطية والمساءلة والشفافية محلياً.

خامساً: بلورت المؤسسات الأهلية برنامجا واسعا لحماية الشعب الفلسطيني، وذلـك مـن خـلال استقدام العديد من الوفود الدولية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما ظهر واضحاً في معركة مقاومة جدار الفصل العنصري، ولا بد أن تظهر آثار هذا كله على المدى البعيد.

ولا شك أنه عند دراسـة العلاقات ما بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لا يمكن، في المجمل، تجاهل أثر المانحين في تشكيل أجندات المنظمات المحلية، الذي يرجع، بشكل أساسي، إلى الضغط الذي يمارسه المانحون على متلقي التمويل وذلك بهدف إدخال عناصر جديدة في صياغة التنمية المستدامة، مثل البيئة والتنمية الاجتماعية والتكافؤ النسوي وحقوق الإنسان، وإهمال عناصر أخرى، أو عدم التركيز عليها، خاصة في المجال السياسي والاقتصادي. كما أن اعتماد المنظمات الأهلية شبه الكلي على التمويل الأجنبي وعلى المساعدات الخارجية قد يدفعها، بشكل أو بآخر، إلى تبني ميول وانتهاج سياسات تعتقد المؤسسات المحلية أن الجهات المانحة تفضلها.[١١]

---

[٦] زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين. مؤسسة مواطن، الطبعة الأولى، أيلول ١٩٩٥. ص ٨٨-٨٩.

[٧] مؤسسة الملتقى المدني، مؤسسة فريدريش ناومان، الإصلاح وجهة نظر فلسطينية بين الواقع والطموح. ص ٧٨-٨٥.

[٨] زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين.. ص ١٢-١٣ و ٨٣.

[٩] عادل، سمارة، انتخابات محتلة، ديمقراطية محتلة، تمويل أجنبي، أنجزة، وتنافس أهل التسوية، مجلة كنعان، العدد ١٢٠، كانون ثاني ٢٠٠٥. ص. ٢٠.

[١٠] أنظر "مؤسسة الملتقى المدني، مؤسسة فريدريش ناومان، الإصلاح وجهة نظر فلسطينية بين الواقع والطموح" ص ٢٤٨-٢٥٤.

[١١] جيمس بتراس، فورد فاونديشن ووكالة المخابرات المركزية حالة موثقة عن تعاون "إنساني" مع البوليس السري. مجلة كنعان، العدد ١٢٠، كانون ثاني ٢٠٠٥. ص ٤٣.

تدرك المنظمات غير الحكومية أجندة المانحين باعتبارها أجندة عالمية، قد تلائم السياق الدولي العام والتغيرات التي جلبتها عملية السلام على المنطقة، كما تمليها على الجميع قوانين الاقتصاد السياسي. لكن في المقابل، لا بد من القول أن عملية صياغة الأجندة تخضع لأنماط مختلفة من التفاعل والتبادل بين الفاعلين. إذ قد نجد أنماطاً خلاقة من النشاطات المجتمعية التي تشارك فيها المؤسسات الأهلية، قد تشكل محاولة لإعادة التوازن بين المانحين والمتلقين للمساعدات. من هذه النشاطات مجموعة الممارسات الاحتجاجية ضد مؤسسات أجنبية، أو مؤسسات مرتبطة بقوى عالمية معينة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تهدف إلى مقاطعة نشاطاتها أو بضائعها.[١٢]

وبالتالي، يمكن القول أن المنظمات الأهلية، خاصة الموجودة في الأراضي الفلسطينية، لا تملك آليات فعالة للتأثير على الدول المانحة بالمعنى المحدد، لكنها قد تستطيع توجيه سياسات الدول المانحة تجاهها كمؤسسات مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية تسعى لتحقيق الأهداف التنموية المحلية وفقا لمتطلبات المجتمع المحلي. المنظمات غير الحكومية قد تملك قدرة على توجيه وتحديد اتجاهات الدعم، بما يتوافق مع الأهداف والمصالح المحلية للمجتمع الفلسطيني، إذا توافقت مع أجندات ومصالح الدول المانحة.

بدون أدنى شك، فإن موازين القوى بين الدول أو المؤسسات المانحة والمنظمات الأهلية المحلية متباينة جدا. فالمانح يستطيع أن يقرر إن كان لديه الاستعداد لتمويل برنامج معين أم لا. وهذا يعني، بالضرورة، أن الدول أو المؤسسات المانحة ستقدم التمويل للبرامج المتوافقة مع أجندتها الخاصة في بلدانها الأصلية، وليس حسب احتياجات المجتمع المحلي. بالتالي، فإن الساحة الفلسطينية قد تشهد تنافساً بين مؤسسات المجتمع المدني للحصول على التمويل، حتى على حساب نوعية البرامج والنشاطات ومدى موافقتها للاحتياجات المحلية، ومطابقتها للأجندة السياسية الوطنية.

ومن أهم القضايا التحليلية التي يجب أخذها بالاعتبار، بالنظر إلى العلاقة بين الدول المانحة والمنظمات الأهلية، أن المنظمات الأهلية فاقدة للصفة الاعتبارية الرسمية الدولية، وبالتالي فإن مقدرتها التفاوضية متواضعة بالمقارنة مع الدولة المانحة.[١٣]

الشراكة بين مؤسسات مانحة وبين المؤسسات الأهلية:

رغم أن غالبية المشاريع التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني تحمل اسم مشاريع شراكة، إلا أن الأمور حقيقة غير ذلك. إذ تقوم المؤسسات المانحة بفرض أجندتها حسب الاعتبارات الخاصة بها، وليس بالضرورة حسب الاعتبارات التنموية الخاصة بالمجتمع الفلسطيني، بما ينتج عن ذلك من تعزيز للاتكالية والارتزاق وارتهان هذه المشاريع لمصادر الدعم المرهونة سياسياً والمعرضة للنضوب.[١٤]

هذا أدى إلى سوء فهم يتعلق بمكانة ودور جماعات المجتمع المدني المواكبة للعولمة، على الأقل على الساحة الفلسطينية. وقد يتطلب الأمر نشاطاً تثقيفياً واسعاً تقوم به هذه المنظمات لتوضيح هوية وأهمية نشاطاتها محلياً. وإذا تواكب هذا النشاط المرتبط بأجندة عالمية مع نشاطات أخرى ذات طابع تنموي ووطني عام، فقد تغلب الصفة المحلية والوطنية على سائر النشاطات التي تواكب المتغيرات العالمية. وهذا سيؤدي إلى حضور المشروع الوطني بشكل أكبر في الحوار العام الذي تجريه أو تقوم به الهيئات والجمعيات المحلية مع الدول المانحة، مما قد يؤدي إلى تغير في البرامج يعكس الرؤية المحلية والوطنية.[١٥]

[١٢] مجدي المالكي وآخرون، المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى. مؤسسة مواطن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ١٩٦.

[13] Gregory H. Fox, International law and the Entitlement to Democracy after War. Global Governance 9 (2003), 181.

[١٤] مجدي المالكي وآخرون، المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى. مؤسسة مواطن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٢٦٧.

[١٥] أ. عبد الغفار شكر و د. محمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية. دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، نيسان ٢٠٠٣، ص ١٢٢-١٣١.

مشروع نزاهة يعقد سلسة دورات تدريبة
لتمكين مؤسسات العمل الأهلي في مكافحة الفساد

ضمن نشاطات مشروع نزاهة الذي ينفذه ائتلاف أمان بالتعاون مع معهد التعليم المستمر في جامعة بيرزيت، نفذ المشروع العديد من الدورات التدريبية في سبيل تقوية المؤسسات الأهلية في مجال مكافحة الفساد الداخلي والفساد على مستوى المجتمع، وتمكين تلك المؤسسات للقيام بذلك، عبر تبني مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تعزز قيم النزاهة والمساءلة والشفافية في عمل المؤسسات الأهلية.

شمل التدريب خلال الفترة الممتدة ٢٦اب /٢٠٠٦-١٧ أيلول أكثر من خمسين مؤسسة أهلية من شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية. كما شملت الدورات التدريبية ٤٠ مؤسسة في مدينة غزة ورفح وخان يونس، إضافة إلى المحافظات الشمالية والوسطى من قطاع غزة، خلال الفترة الممتدة من ٢٠ أيلول- تشرين ثاني ٢٠٠٦.

فيما شملت المادة التدريبية أربعة محاور أساسية حيث تناول المحور الأول: تعريف الفساد، ومفهومه وإطاره العام، وأشكاله في المجتمع الفلسطيني. بينما اشتمل المحور الثاني على تمرين الحقيبة المغلقة (تنشيط ذهني مرتبط بمفهوم الشفافية). وإضافة إلى مفهوم الشفافية، تم تناول معايير الشفافية لدى البنك الدولي والمؤسسات التمويلية الأخرى، فيما ابتدأت الجلسة الثالثة بتمرين.

نحن الأفضل: تنشيط ذهني حول مفهوم المسائلة والمحاسبة:

من خلال هذا التمرين يستعرض المشاركون لما يعتبرون أنه يجعل مؤسساتهم هي الأفضل من بين كل المؤسسات، ضمن مؤشرات تمت صياغتها في المادة التدريبية:

نحن الأفضل لأن مؤسستنا نجحت في :

١) فتح باب عضوية الهيئة العامة، ودخول أكثر من ٢٠٠ شخصية فلسطينية لها خبرة وتخصص وباع طويل في مجال عمل المؤسسة.

٢) انتخبت الهيئة العامة مجلس إدارة يضم في عضويته ٩ أعضاء منهم ٣ نساء. ولأن مجلس الإدارة يجتمع بانتظام، ويقوم بدورة المنصوص عليه في النظام الأساسي.

٣) نعمل حسب أنظمة وإجراءات إدارية ومالية، تراعي جميع المعايير الدولية والمحلية، حيث أن جميع المؤسسات التي قيمت عمل المؤسسة، إضافة إلى مدقق الحسابات، لم يوجهوا لها أي ملاحظات على الأنظمة أو الالتزام بها.

٤) الموظفون في المركز راضون بشكل عال عن المؤسسة، ولديهم قدرات مهنية مميزة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، ونحن نعمل سنوياً على تدريبهم وبناء ثقافتهم تجاه مبادئ وثقافة عمل المؤسسة.

٥) نعمل بإجراءات عمل واضحة ودقيقة وشفافة للجمهور.

٦) نعمل في إطار خطة استراتيجية واضحة تصب في أولويات الفئة المستهدفة.

٧) نقيم علاقات قوية مع الجمهور ومع المؤسسات ذات العلاقة، على الصعيد المحلي والدولي.

١. متطلبات أساسية للمساءلة:

اشتمل هذا المحور أيضا على مفهوم المساءلة والمتطلبات الأساسية لها. وركز التدريب من خلالها على العديد من المبادئ، أهمها بيان رسالة المؤسسة المحور الأساس الذي يسير ويضبط جميع أعمال المؤسسة، ويشكل مرجعية أساسية لجميع عناصر البناء المؤسسي. وهو النص الذي يشكل الأساس الذي يسائل عليه الجمهور المؤسسة. عند صياغة بيان الرسالة يجب على الهيئات المرجعية داخل المؤسسة أن تأخذ بالاعتبار وجهات نظر آخرين من خارج المؤسسة، خاصة الفئات المستهدفة والمؤسسات التي تعمل في نفس المجال. لمراجعة رسالة المؤسسة، وضمان عملية المساءلة، علينا الإجابة على الأسئلة التالية في أي عملية مراجعة.

- ما هو مجال العمل الذي نقوم به حالياً؟ ما هو تفكير الجمهور والمؤسسات الأخرى تجاه مجال عملنا؟ ما هو مجال العمل الذي يجب أن نقوم به؟

- ما هي الخدمات أو الأعمال التي نقوم بها؟ وما هو الاحتياج الذي تغطيه هذه الخدمات؟ وكيف نعرف إذا كنا فعلاً نقوم بتغطية هذه الاحتياجات؟

- من هم المستفيدون الأساسيون؟ ما هي توقعاتهم منا؟ وكيف يحكمون علينا بناء على توقعاتهم منا؟

- ما هي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بمجال عملنا؟ ما هي نظرتهم لمساءلتنا، حسب اهتماماتهم؟

- ما هي القيم التي نعمل في إطارها؟ ما هي السياسات والإجراءات التي أخذناها بالاعتبار حتى نضمن التزامنا بها؟

- ما هي آلياتنا للإجابة على استفسارات أو شكاوى الجمهور؟

- لمن علينا أن نرسل تقاريرنا وأي تقارير؟

٢. وجود إستراتيجية للمؤسسة متفق عليها ومبنية على تحليل البيئة.

حتى تتمكن المؤسسة من تقييم ومراجعة الإستراتيجية التي تتبناها، لا بد من اعتماد الهيئات المرجعية في تحديد مكونات الإستراتيجية، على دراسات وتحليلات موضوعية ودقيقة عن بيئة المؤسسة الخارجية والداخلية. هذا التحليل قد يستند على تحديد نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية للمؤسسة، والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية. التحليل الرباعي (نقاط القوة والضعف والفرص التهديدات) يمكن المؤسسة من وضع الإستراتيجية المناسبة والقابلة للتحقيق، وبذلك يمكن للهيئات المرجعية أن تساءل المؤسسة عن إستراتيجيتها.

لضمان أن إستراتيجية المؤسسة قابلة للمساءلة، تقوم الهيئات المرجعية بوضع الأسئلة التالية:

١) هل رؤية المؤسسة واقعية، وقابلة للتحقيق، ومحددة بزمن؟

٢- هل الأهداف التي تبنتها الإستراتيجية واقعية، وتأخذ بالاعتبار التحليل الرباعي والعوامل الخارجية التي تؤثر على المؤسسة؟ هل يوجد قيم محددة أو مؤشرات قياس أداء للأهداف التي تم تبنيها؟

٣- هل الاستراتيجيات أو الخدمات التي نتبناها ستحقق الأهداف؟ هل يوجد لدينا كفاءات ومصادر مالية كافية

لتنفيذ هذه الاستراتيجيات؟ أما المحور الرابع فتناول دور مؤسسات المجتمع المدني في محاربة الفساد ومفهوم ومؤشرات البناء المؤسسي، حيث من المفترض أن يلعب المجتمع المدني في أي مجتمع دورا فاعلا في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة، وبالتالي محاربة الفساد. يكمن دور المجتمع المدني في ذلك من خلال قيام مؤسساته ومنظماته بما يلي:

١) التوعية: أي رفع الوعي المجتمعي بشكل عام حول قضايا الفساد في القطاعات والمؤسسات العامة المختلفة. من خلال رزم مختلفة من الأنشطة تخاطب جميع فئات المواطنين، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني، أو على مستوى فئات محددة.

٢) الضغط والتعبئة والتأثير: التوعية المجتمعية، وحشد طاقات وخبرات جميع الأفراد والمؤسسات المعنية في تحقيق التنمية، للتأثير على أصحاب القرار، لتعديل أو إقرار تشريعات تساهم بشكل فعال في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والمحاسبة.

حتى تتمكن منظمات المجتمع المدني من لعب دور فاعل في محاربة الفساد لا بد أن تكون نموذجا يحتذى في النزاهة التي تقوم على الشفافية والمساءلة والمحاسبة. وحتى تتمكن المنظمات أن تكون كذلك لا بد أن تقوم ببناء نفسها وأنظمتها أولا.

أهم توصيات المشاركين

١. أن يقوم المشاركون بتلخيص أهم ما تعلموه في الدورة، ويعمموه لمجالس الإدارة والموظفين من خلال اجتماعات داخلية (أشار أكثر من شخص إلى نيته القيام بذلك).

٢. مراجعة وتقييم وضع مؤسساتنا الحالي استنادا إلى ما تعلمناه في الدورة.

٣. أن نضع سياسة وإستراتيجية خاصة في المؤسسة لضمان الشفافية والمحاسبة والمسائلة.

٤. توضيح القوانين الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني (الأهلية، الخيرية، المراكز والأندية، التعاونيات).

٥. التأثير على وزارة التربية والتعليم لتشمل في مناهجها مواضيع ذات علاقة بمحاربة الفساد (التنشئة الاجتماعية).

٦. تطوير التوثيق والأرشفة والتخطيط في مؤسسات العمل الأهلي.

٧. تطوير مجموعة عمل داخل (أمان) لمتابعة تطبيق الدورة داخل المؤسسات المشاركة.

لتعزيز قيم النزاهة ونظم المساءلة والشفافية
في عمل المنظمات الأهلية[١٦]

يبدو للوهلة الأولى أن بعض المؤسسات الأهلية الفلسطينية قد دخلت في نفق الفساد الطويل المظلم، وأنها لن تستطيع الخروج منه دون خسائر في الأفراد وفي السمعة والتاريخ المشرف الذي سطرته عبر عشرات السنين. ولكن بنظرة متأنية ناقدة نستطيع القول إنه عند التعرف على أسباب الفساد وتشخيصها نستطيع التأكيد على أن هذه المؤسسات لم تتوغل في نفق الفساد حتى نقطة اللاعودة، وأنها تستطيع الخروج من النفق منتصرة، وتستطيع ممارسة دورها الطبيعي في التنمية ودعم حقوق الإنسان وفي تعزيز قيم النزاهة والديمقراطية وتكريس نظم الشفافية والمحاسبة والمساءلة، جنباً إلى جنب مع القيام بدورها في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومقاومة الاحتلال، وهذا بالطبع بالتشارك والتكامل وتقاسم الأدوار مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

علينا العمل بكل جهد ممكن من أجل الوصول إلى المتطلبات المذكورة أعلاه كي نتمكن من القول إنه توجد بيئة فلسطينية ملائمة لتنفيذ خطط الإصلاح ومحاربة الفساد، وفي الوقت ذاته العمل على استكمال عملية بناء المجتمع الديمقراطي، وتكريس مبادئ الحكم السليم وقيم النزاهة ونظم المساءلة والمحاسبة في المؤسسات الأهلية عن طريق الالتزام بالتوصيات التالية:

١- إجراء الانتخابات في مؤسسات المجتمع المدني:

يتيح إجراء الانتخابات الفرصة للتغيير، ويقطع دابر التحكم الفردي في المجالس البلدية والمؤسسات الأهلية وكافة الهيئات والاتحادات والنقابات، ويشكل مثالاً يحتذى به للمؤسسات الحكومية، ويضع حداً للانتقادات الداخلية والخارجية،

[١٦] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، من بحث "المنظمات الأهلية الفلسطينية والفساد"، ٢٠٠٤

خصوصاً تلك التي تمس سمعة المؤسسات الأهلية وتطعن في صدق توجهاتها نحو الديمقراطية والنزاهة ومبادئ الحكم السليم، ويمكن للانتخابات كذلك أن تعزز وتقوي العلاقة بين المؤسسات الأهلية بأعضائها، خصوصاً، والمجتمع عموماً، علاوة على أن الانتخابات تفتح الباب على مصراعيه أمام مزيد من الإجراءات والممارسات الأخرى الضرورية لتكريس الديمقراطية والشفافية والمساءلة، وتتيح إمكانية الكشف عن الممارسات الفاسدة وتغيير العناصر المسؤولة عنها والتخلص منها بشكل ديمقراطي، وتضع حداً للفساد بشكل عام شريطة أن تراعي المبادئ التالية:

أ. حق السلطة التنفيذية في الرقابة على انتخابات المؤسسات.

ب. حق الجمهور في الرقابة على هذه الانتخابات.

ت. انتظام الانتخابات ودوريتها.

ث. ضمان تداول السلطة والقيادة في المجالس المنتخبة.

٢- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات الأهلية:

ويشمل هذا الاقتراح الأنظمة المالية والإدارية على النحو التالي:

– الأنظمة الإدارية:

- أنظمة المؤسسات الأهلية الداخلية، بحيث تتسم بالوضوح التام للأهداف، وطريقة الحكم، وتداول السلطة، وتوزيع الأدوار، وفتح باب العضوية وشروطها، وآليات وأنظمة اتخاذ القرارات، وتبادل المعلومات وانسيابها باتجاه الهيئة العامة للمؤسسة وباتجاه كافة الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى تحديد آليات التعيينات، والشراء، ونظم المخالفات والعقوبات، والأنظمة المالية والمحاسبية، وسياسات استعمال موارد المؤسسة، والسفر إلى الخارج، وشروط قبول المنح وصرفها، وسياسات التقارير والتقييم، وفض النزاعات، وسلم الرواتب والمكافآت، وحقوق العاملين، إضافة إلى آليات تنظيم عمل المتطوعين وحقوقهم، بدءاً من أعضاء مجلس الإدارة وانتهاء بالمتطوعين الذين يقدمون الخدمات، وإعداد دليل شامل يحتوي على تلك السياسات والأنظمة وتوزيعه على جميع المعنيين.

- اعتماد هيئة رقابة داخلية مع كافة الصلاحيات الضرورية، وتقدم تقريرها السنوي لأعضاء الهيئة العامة.

- اعتماد هيكل تنظيمي واضح يحدد الجهة التشريعية والجهة التنفيذية ويحدد الصلاحيات والمسؤوليات ويمنع تضاربها.

- الاتصال المنظم والدائم بين الطاقم ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة والجمهور، وفقاً للأنظمة واللوائح.

- وضع سياسات واضحة لاستخدام أصول المؤسسة، خصوصاً وسائط النقل.

- استعمال آلية قوائم الشطب ومتابعة الإنجاز للتحقق من التزام المؤسسة بالإجراءات والخطوات اللازمة للوقاية من الفساد.

- اعتماد سياسة الوصف الوظيفي المسبق قبل الإعلان عن الوظيفة والتحصل على شهادات ووثائق المرشحين لشغل الوظائف، واستعمال سلم ودرجات تقييم مبنية على أساس تراكم النقاط لقياس صلاحية المرشحين لشغل الوظائف.

- وضع سياسات داخلية لمنع تضارب المصالح داخل المؤسسة.

– الأنظمة المالية:

- تزويد الهيئة العامة بالتقارير المالية والإدارية بانتظام.
- إصـدار ميزانيات مدققة بشكل منتظم لكافة إيـرادات ومصروفات الجمعية وأموالها المنقولة وأصولها الثابتة، شريطة أن تكون واضحة ومفصلة ومبسطة، بحيث يمكن للجمهور فهمها ومعرفة بنودها دون الحاجة إلى مساعدة الآخرين.
- فتح حساب مستقل لكل مشروع من مشاريع المؤسسة.
- تزويد مجلس الإدارة بصورة الوضع المالي للمؤسسة بدقة وانتظام.
- وضع سلم الرواتب بناء على الدرجة العلمية والكفاءة والخبرة والوصف الوظيفي.

٣- التقييم المهني الدوري المستقل للمؤسسة:

ويشترط في إجراء التقييم أن يكون مهنياً وموضوعياً، ويقوم به طاقم متخصص من خارج المؤسسة، على أن يشمل ما يلي:

١– التزام المؤسسة بأهدافها وخططها.

٢– التزام القائمين على المؤسسة بالأنظمة المالية والإدارية والآليات والسياسات المقرة والمعمول بها.

٣– تقييم جدوى مخرجات عمل المؤسسة مقابل المدخلات.

٤– تقييم الأنظمة والسياسات ومدى ملاءمتها لحاجة المؤسسة وتطورها.

٥– تقييم أداء الموظفين ومدى الاستحقاق للترقية أو المكافآت... الخ.

٦– تقييم ودراسة مدى رضا المنتفعين عن عمل المؤسسة وأدائها.

٤- تبني ميثاق قواعد سلوك معيارية لتنظيم عمل المؤسسات الأهلية:

تبني الميثاق من شأنه وضع الأمور في نصابها، والابتعاد عن احتمالات سوء التقدير والالتباس في تفسير أي ممارسات أو ظواهر وإطلاق الأحكام المسبقة جزافاً على بعض أو جميع الجمعيات والمؤسسات الأهلية الفلسطينية، على أن يتضمن أدوات لقياس التزامها بقيم النزاهة وأنظمة الشفافية والمساءلة والمحاسبة، ويجب أن تشكل هذه القواعد وهذه الأدوات ميزاناً عاماً تستطيع كافة المؤسسات استعماله لقياس مدى التزامها بقيم النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة لتمكين المواطنين من الحكم بموضوعية على مدى نزاهة هذه المؤسسات، وبالتالي يمكن اكتشاف وتشخيص أي حالات أو ممارسات مخالفة لهذه القواعد، ومتابعتها دون التجني على أي مؤسسة أو القائمين عليها، ومن المتوقع لمثل هذا الميثاق إذا تم تبنيه وتفعيله أن يكرس استقلالية المؤسسات الأهلية ويضاعف من قدراتها في إنجاز أهدافها ومشاريعها، ويساعدها على القيام بدورها المنشود في الرقابة على القطاع العام.

٥- توسيع قاعدة المؤسسات التي تعمل على مكافحة الفساد:

تزايدت الأطراف التي تتناول موضوع الإصـلاح والنزاهة والفساد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة بشكل عام، وفي العام ٢٠٠٤ بشكل خاص، ولعل هذا تطور إيجابي يساعد على إبقاء تلك القضايا على سلم أولويات المجتمع، ولكن من الضروري أن تتم معالجة الموضوع بشكل مهني منظم عن طريق زيـادة عدد المؤسسات التي تعمل على ترويج ثقافة النزاهة ومبادئ الحكم السليم وتكافح الفساد بشكل منظم وفعال وشمولي، ونؤكد ضرورة تعاونها معاً بشكل مستمر، بما في ذلك تنفيذ الأنشطة وإعداد الأبحاث والدراسات.

ومن الضروري إدخال برامج مكافحة الفساد كجزء مهم في خطط المؤسسات الأهلية العاملة في مجال تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح ومؤسسات حقوق المواطن.

٦- ترويج ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد ونبذه:

يعتبر الوعي من أهم العوامل التي يمكن الاعتماد عليها في تحصين الأفراد والمؤسسات والمجتمعات ضد الممارسات والظواهر السلبية المختلفة، وفي الوقت ذاته، يعتبر من أهم الأدوات المعتمدة لتكريس القيم والمفاهيم والعادات الإيجابية المنشودة، فهو يزود الجهات المختلفة بالمفاهيم الصحيحة والتفكير المنطقي، ويساعدها على التفريق بين الغث والسمين لذلك، إضافة إلى أنه يسلح المواطن بما يلزمه من معلومات لمعرفة حقوقه ودوره في مساءلة المؤسسات التي ينتمي إليها أو تلك التي تستعمل الأموال العامة، وهذا بدوره يجعل هذه المؤسسات في مواجهة مواطن قادر على الاضطلاع بمسؤولياته، ما يجعلها تلتزم بقيم النزاهة والحكم السليم وفقاً للقوانين والمعايير المتفق عليها، والتي يعرفها المواطن الواعي جيداً، ويمكن لجميع مؤسسات العمل الأهلي أن تساهم في ذلك وأن تستخدم المواد التي تتم بلورتها من قبل "أمان".

٧- توعية أعضاء الهيئات العامة في المؤسسات الأهلية بدورهم في تعزيز قيم النزاهة والحكم السليم والمساءلة في مؤسساتهم:

بما إن الهدف المنشود هو تكريس قيم النزاهة ومبادئ الحكم السليم والشفافية والمساءلة، فإن أقصر طريق لتحقيق ذلك تتمثل في توعية العناصر المكونة للمؤسسات الأهلية بتلك المبادئ والقيم وتوعيتهم بحقوقهم في المساهمة الفعالة في بناء هذه المؤسسات والمشاركة الكاملة في توجيهها وقيادتها وحمايتها من كافة أشكال المخاطر التي قد تهدد مستقبلها واستمراريتها، وبذلك نبني أعضاء فاعلين يعون المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالفساد من قبيل المحسوبية والرشوة والواسطة والمحاباة، ويكونون قادرين على ضمانٍ الحد الأدنى من الممارسات الصحيحة في مؤسساتهم بعيداً عن التبعية والانقياد لجهات تعرف تماماً كيف تقودهم وتهمشهم، وتمارس ذلك كلما أتيحت لها الفرصة.

وبشكل عام، مطلوب تعميق مفهوم أن الجميع مسؤول أمام المواطنين وأمام الهيئات العامة والقانون.

٨- تشكيل هيئة وطنية لمساءلة المؤسسات الأهلية:

بهدف ضمان استقلالية المؤسسات الأهلية ونزاهتها والتزامها بقواعد الحكم السليم، يمكن لها تشكيل هيئة وطنية مستقلة قائمة بذاتها يتم انتخابها سنوياً بالاقتراع السري من المؤسسات الأهلية، وتمنع المؤسسة الواحدة من عضويتها لأكثر من عام، وتكتسب هذه الهيئة شرعيتها من التفويض الذي تمنحه لها المؤسسات بموجب قانون داخلي ينظم عملها بشكل تفصيلي ودقيق، وتقوم هذه الهيئة بالتحقق من التزام المؤسسات بالقوانين العامة والمعايير الخاصة للحكم السليم، وتعتمد بشكل أساسي في عملها على تقديم النصح والإرشاد والتوجيه للمؤسسات وتساعدها على تطوير أنظمتها الداخلية والمالية وسياساتها لتنسجم مع القوانين، وذلك بشكل مباشر بعيداً عن التشهير، وعلى هذه الهيئة تقديم تقرير سنوي عن عملها لا يتضمن إشارة إلى أسماء المؤسسات أو الأشخاص الذين قاموا بتجاوزات، وإنما تتم الإشارة إلى القضايا والمشاكل التي تمت معالجتها وكيفية المعالجة وتقديم إحصاءات حول انتشار الممارسات المختلفة، سواء أكانت سلبية أم إيجابية.

٩- استصدار وتحسين وتفعيل سلة التشريعات اللازمة لمقاومة الفساد في القطاع العام والخاص والأهلي:

بما إننا ندرك تماماً أهمية كل قطاع من القطاعات التي تشكل الشعب الفلسطيني وأهمية الدور الذي يلعبه في عملية المقاومة والبناء والتنمية وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وبما إننا نعترف بوجود الفساد في مختلف هذه القطاعات، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة وأشكال وأنواع متعددة، فإننا نجزم بأن الوقت قد حان لتطوير رزمة التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد، بما فيها قانون الكسب غير المشروع وقانون الإفصاح للأشخاص الذين يتولون مواقع مهمة وعامة.

١٠- معاقبة الفاسدين والمفسدين:

كي تكتمل الصورة وكي يتحقق الهدف من القوانين والتشريعات، لا بد من معاقبة الفاسدين والمفسدين، وتشديد العقوبة على إساءة استخدام المال العام لحماية المشروع الوطني الفلسطيني أولاً، وفئات الشعب الضعيفة والمهّمشة ومقدرات الوطن المختلفة، خاصة أمواله العامة، سواء أكانت بتصرف القطاع العام أم الأهلي أم الخاص. إن المحاسبة المباشرة والعلنية تشكل رادعاً مهماً في المجتمعات القبلية.

١١- تشجيع مؤسسات العمل الأهلي العاملة في مجال البحث العلمي والدراسات واستطلاعات الرأي والأبحاث المتخصصة على دراسة موضوع الفساد:

تعتبر الدراسات والأبحاث الموضوعية المتخصصة إحدى أهم الوسائل العلمية لتشخيص الظواهر وأنماط السلوك المختلفة، بما في ذلك حالات وممارسات الفساد من حيث أسبابها ومظاهرها ونتائجها وآثارها على الوطن والمواطن، لذا على الجهات المختصة ذات العلاقة دعم الباحثين وتشجيعهم لإجراء الدراسات في هذا المجال للوصول إلى الحقائق حول هذا الموضوع، ما يساعد على معالجتها بمهنية، ولعل استطلاعات الرأي من أهم ما يمكن القيام به للتعرف على آراء الجمهور واتجاهاته بهذا الصدد. ونقترح هنا إجراء الدراسات المتخصصة التالية لدعم عملية الإصلاح في المؤسسات الأهلية:

أ. دراسة حول الفجوات التشريعية التي تساعد على انتشار الفساد.

ب. دراسة حول آليات عمل المؤسسات المانحة وعلاقتها بالفساد.

ت. دراسة حول أنماط الهياكل التنظيمية للمؤسسات الأهلية والعلاقات بين مركباتها.

ج. دراسة مسحية حول التزام المؤسسات الأهلية بالتشريعات والقوانين العامة والأنظمة واللوائح الخاصة التي تحكم عملها.

١- إنشاء صندوق شكاوى لمتابعة حالات الفساد في المؤسسات الأهلية:

تعتمد الكثير من المؤسسات الأهلية والحكومية صندوق الشكاوى كآلية لمتابعة قضايا المواطنين المختلفة، وقد أثبتت هذه الآلية فشلها، تارة، ونجاحها، تارة أخرى، ولعل الأسباب تعود إلى الإرادة الحقيقية والهدف من وراء اعتمادها وآليات المتابعة وإجراءات العمل. وفي حالة المؤسسات الأهلية، فإننا نقترح أن يكون هناك صندوق شكاوى في كل مؤسسة، تشرف عليه لجنة خاصة مشتركة من الهيئة العامة ومجلس الإدارة والموظفين، بمن فيهم المستشار القانوني إن وجد، ولا يفتح هذا الصندوق إلا في وقت محدد، ويناقش كل ما فيه من شكاوى بمهنية وموضوعية.

٢- توثيق حالات الفساد في المؤسسات الأهلية ونشرها:

بهدف تحقيق سيادة القانون واستخلاص العبر من حالات الفساد وتجنب تفاقمها وانتشارها بشكل لا تمكن السيطرة عليه، فإنه يتوجب على الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة أن تشترك في إصدار تقرير سنوي عن الفساد في فلسطين من حيث حجم انتشاره، والإجراءات المتبعة للحد منه، والأحكام القضائية الصادرة بحق المخالفين الذين تمت إدانتهم، سواء أكانوا من القطاع العام أم الأهلي أم الخاص.

٣- عقد لقاءات عامة مفتوحة لمساءلة المسؤولين في المؤسسات الأهلية ومحاسبتهم:

تحتاج فئات المجتمع المختلفة إلى المعلومات الصحيحة من مصادرها الصحيحة، وبما إن المؤسسات الأهلية تعمل على خدمة الجمهور بأموال قدمها المانحون عبرها له، فقد أصبح لزاماً عليها أن تكون شفافة ونزيهة، وأن تخضع للمحاسبة والمساءلة من الجمهور، لذلك فإن هذه اللقاءات، سواء عقدت بشكل دوري أو عند الحاجة، تساعد على تحقيق عدة نتائج إيجابية، أهمها:

١- تعزيز مصداقية المؤسسة أمام المواطنين وتقوية ثقتهم بها.

٢- الإجابة عن أسئلة المتسائلين والمهتمين، وقطع الطريق أمام المغرضين والمتشككين.

٣- تحصين المؤسسة ضد الفساد وقطع الطريق على المفسدين بسبب قوة تأثير الجمهور الرقابية.

٤- تكريس ثقافة حق الجمهور في الرقابة على أموال المؤسسات الأهلية بوصفه مالاً عاماً.

المنظمات الأهلية وعلاقتها بالأحزاب

اعتراف الريماوي

عندما نتكلم عن المنظمات الأهلية يتبادر لذهن الفرد فينا ذلك الالتقاء والاتفاق الحر والطوعي، بين مجموعة من الأشخاص (لا تقل عن ٧ حسب القانون)، للعمل على تحقيق أهداف عامة، ترتبط بالصالح العام، دون قصد الربح المالي لتوزيعه على الأشخاص، أو لتحقيق منافع ومآرب شخصية من ورائه. وبذا ينشأ النشاط الأهلي، الذي ينبع من علاقة التطوع والاختيار الحر ذاته، بهدف تقديم خدمة اقتصادية، اجتماعية، صحية، تعليمية، مادية، فنية...إلخ، من شأنها تحسين مستوى ووضع المواطنين في المجتمع، في أي من المجالات الحيوية.

وفي سياق تطور العمل الأهلي أضحى من المهم وضع المعايير والأنظمة التي يترسم من خلالها. فلكل منظمة أهلية جمعيتها العمومية، التي تتكون من مجموع الأعضاء، و تعتبر السلطة العليا وصاحبة الرسالة من وراء المنظمة. كذلك هنالك مجلس الإدارة، الذي تنتخبه الجمعية العمومية، ويقع ضمن اختصاصه الإشراف على مختلف جوانب نشاط المنظمة بالكامل، من مراقبة وتوجيه ومراعاة تطبيق الأنظمة وتوظيف الأشخاص ومتابعة التقارير وعمل الموازنات...الخ، بما يضمن تنفيذ أهداف الجمعية العمومية ورسالتها التي من أجلها وجدت تلك المنظمة.

ولأن الأحزاب شكل أخر من رقي العمل الطوعي والانتماء الحر في سبيل تحقيق أهداف وطنية ومجتمعية عامة، ينخرط فيها الأفراد تبعا لتوجهاتهم وأهدافهم الجماعية واللوائح الداخلية الناظمة، على مستوى وطني، فقد ينشأ نوع من التداخل والتكامل، أو نوع من الاختلاف أو التضاد، بين المنظمات الأهلية والأحزاب في سياق العمل ومسيرة المجتمع بمختلف محطاته.

فالأحزاب، ضمن آلياتها الداخلية، تضع أهدافها وبرامجها العامة، ولها أجسامها ومنظماتها وأطرها على امتداد الوطن، التي تنضوي تحت المظلة الحزبية الأكبر في سبيل تنفيذ تلك البرامج المتعددة. وفي خضم العمل الحزبي، يكون البناء المؤسساتي أحد أهداف وبرامج الحزب، بالإضافة إلى أدواته الأخرى التي يراها بمجموعها مناسبة لتحقيق أهدافه العامة.

وفي مجتمعنا الفلسطيني، وبحكم حالة "التسييس" العالية، التي يفرضها النشاط "الحزبي" لمختلف القوى الفلسطينية، غالبا ما نجد علاقة ما، سلبية، إيجابية أو تكاملية، ما بين الحزب والمنظمة الأهلية بشكل عام.

استقلالية المنظمة الأهلية:

أعني باستقلالية المنظمة استمرارها على تلك الأهداف والرسالة، المنبثقة من رؤيا مجموع الجمعية العمومية، وبإشراف مجلس إدارة فاعل على دورها وأنشطتها، وبالتالي خضوعها لتوجهات وقرارات إدارية حرة ومستقلة. هذه العملية من البناء الإداري، يتم تجديدها وتقييمها مرة كل عام في الوضع الطبيعي، على أمل بقاء المنظمة من أجل مراكمة الإنجازات. وهنا نلمس أن المنظمات التي تندرج ضمن هذا السياق من الفهم والممارسة، تكون قد حرصت على تنفيذ رسالتها بأمانة، وتكون، بذات الوقت، قد راكمت خبرة ومهنية من شأنها تعزيز دور المؤسسة واستقلاليتها، وإبراز هويتها المعبرة عن دور هام وبارز وحيوي في المجتمع، حتى ترتبط بقضايا ومحاور مجتمعية و/ أو وطنية عضويا، كونها نابعة أصلا من انتماء حر لقضايا واحتياجات عامة. وبذا يمكن القول أن مقياس الاستقلالية، هو الوجه الآخر لمدى ارتباط المنظمة بأهدافها الأساس وآلياتها الذاتية في ممارسة عملها وإدارته من حيث التنفيذ والمراقبة والتقييم بهدف تقديمه بأفضل ما يمكن للجمهور العام ومصلحته. وأي اختلال في هذا الفهم والمعنى يجعل من المنظمة عرضة لفقدان ركن من أركان وجودها بما في ذلك استقلاليتها.

الكفاءة في عمل المنظمة الأهلية:

بغض النظر عن طبيعة العلاقة التي تحكم الحزب بمنظمة أهلية ما، فإن أهمية استقلالية المنظمة أمر يرتبط بكفاءة ومستوى أداء تلك المنظمة قياسا بأهدافها ورسالتها الأساس، حيث أن عمل المنظمة يرتبط مباشرة بنظامها الداخلي والهيئات الفاعلة فيها (الجمعية العمومية، مجلس الإدارة) ضمن اختصاصات كل منها. فمن غير المنطقي أن تخضع المنظمة لآراء وقرارات قد يكون طابعها إداريا

أو فنيا أو يختص بالسياسات...إلخ، تبعا لرغبة الحزب أو لحاجة ما طارئة وآنية. فهذا يُعطل عمل المنظمة بشكل جوهري، ويُقصي هيئاتها المختصة ويتجاوزها، ويتسبب في إرباكها، وعدم مقدرتها على مواصلة سياستها الداخلية وبرامجها التي تعمل بها. وهذا ما يؤدي لانعكاسات سلبية على دورها ومستوى أدائها وفاعليتها وكفاءتها. وبمعنى آخر فإن على المنظمة أن تتحلى دوما باستقلالية قراراتها، وتوفر طواقم عملها المهنيين، وبإشراف هيئاتها الداخلية، لضمان سيرها بشكل منظم لتحقيق أهدافها.

وفي المقابل، ليس الحزب هو من يهدد استقلالية المنظمة الأهلية، إذا ما تم عدم عقلنة العلاقة ما بينهما. فأحيانا، بل إن المنظمة قد تنسلخ المنظمة عن طبيعة الأهداف التي تشكلت على أساسها، وهذا موجود في الواقع الفلسطيني، وبالتالي تطوي رسالتها وتمضي. وقد يسيطر على تسيير شؤونها الطاقم الوظيفي مع الاحتفاظ الشكلي بدور الجمعية العمومية ومجلس الإدارة، حيث يكثر أعضاء المجالس الفخريين، والذين لا يقولون سوى "نعم" لما يجري. فهم موجودون لتوفير الغطاء وليس أكثر.

هذا الانسلاخ هو الأخطر، لأنه يستغل الشرعية الأولى لوجود المنظمة، ليتم توظيفها، في ما بعد، لخدمة أهداف أخرى قد تكون ذاتية وغير عامة في مجملها، أو على الأقل أهداف ليست هي الأهداف الأولى النابعة من الحرية في الاختيار والتطوع التلقائي لغرض وهدف عام. وهنا تنمو بيروقراطية قاتلة، قد تفصل المنظمة عن المجتمع، التي تضحي طاقما وظيفيا مفرغا من الرسالة، ودون رقيب وحسيب. وإذا ما كان الانسلاخ أصلا حبا في الابتعاد عن الأحزاب والسياسة، كما نلمسه أحيانا، أو بقصد التحرر من رقابة الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة، فقد تضحي المنظمة جسما معلقا بين طلبات المنح، والتقارير الخاصة وأجندة المولين، وبذا لا تستحق منظمة كهذه تربطها بالعمل والنشاط الأهلي.

وفي هذا السياق من الحديث عن الحزب والعلاقة مع المنظمة الأهلية، وبغرض التوجه نحو التكامل لا التضاد بينهما، قد يكون هنالك تقاطع عال في الأجندة ما بين "الطرفين". وقد يتجسد ذلك من خلال العمل والأداء المتشابك المبني على التكامل والشراكة في الدور في المجتمع ومع مختلف قطاعات المواطنين، ضمن خطط وأنشطة تنموية عامة، دون هيمنة الحزب على المنظمة واحتوائها، أو التعامل معها كمنظمة حزبية دون أي اعتبار لكيانها وبنائها وآلياتها الداخلية. وهذا يقتضي أن لا تتجه المنظمة باتجاه الانسلاخ، والتبرؤ من علاقة التكامل، بل ومن رسالتها الأساسية وأهدافها التي تشكلت على أساسها. بمعنى آخر فإن عملية البناء الاجتماعي والمدني في المجتمع تقتضي من الأحزاب العمل على توفير تلك الإمكانية وممارستها كنموذج، وتتطلب من المنظمات والمؤسسات عموما احترام ذاتها وأهدافها دون انحراف. وفي هذا المناخ يمكن لعلاقة من التكامل بين المنظمة الأهلية والحزب أن تنشأ، وتعطي بعدا تنمويا مميزا.

علاقة التكامل وأهميتها:

لا أحد في مجتمعنا ينكر ما للأحزاب السياسية من دور عظيم في مسيرة التحرر الوطني، وتوعية المواطنين وتثقيفهم وصقلهم، وبالتالي حمل القضية الوطنية وصيانتها. كما لا بد من التذكير أن بوادر العمل الأهلي والتطوعي الحر قد انبثق من خلال أدوار محددة لفصائل العمل الوطني، أو يمكن أن القول أن الأحـزاب أخذت على عاتقها، على الأقل، أدوارا كثيرة ترتبط بالنشاط الأهلي، وإن لم تكن تلك الأنشطة على درجة من التنظيم والخصوصية الحالية أو التي يُطمح لها. كما أن العمل الأهلي الأكثر تنظيما، على قاعدة وجود منظمات أهلية، له دوره وأهميته البالغة دون أدنى شك. وهنا يكمن التكامل ما بين الدور الذي يمثله الحزب، والحاجة المجتمعية والوطنية التي تقتضي وجودا أكثر تنظيما واختصاصا في النشاط الأهلي.

علاقة التكامل هذه، توفر إمكانية أكبر لربط الاحتياجات المجتمعية والوطنية وكيفية العمل من أجل تحقيقها، خاصة في واقع حالنا، حيث نعيش مرحلة تحرر وطني. بذات الوقت هنالك عبء البناء الاجتماعي الذي لا يمكن تغييبه وتأجيله قسرا، فللأحزاب دورها وخطابها وبرامجها السياسية والاجتماعية والنضالية والتوعية... التي ستكون أكثر فاعلية إذا ما تقاطعت مع منظمات أهلية، تمارس النشاط الأهلي بكفاءة عالية، وضمن نظم راسخة، تفسح المجال أمام أقصى درجات النجاعة التي توفره المنظمة الناجحة، بما يضمن إدارة كفؤة للموارد المتاحة وتنميتها. وهذا بدوره ينعكس على المواطنين وقدراتهم، ويعزز من وعيهم وانخراطهم في العمل والمسؤولية والارتقاء بأدوارهم المجتمعية والوطنية. فدور "الطرفين" هنا يلتقي بما يؤمن نتائج أكثر نزوعا نحو تعزيز صمود المواطن واعتباره العنصر الأساس في التنمية، مثلما على عاتقه(بالمعنى الجمعي) تتوقف مختلف الأدوار الأخرى في الحياة.

كما أن هذا الالتقاء والتقاطع في العملية التنموية والوطنية، يوفر ضمانة أكبر لخلق التوازن في المجتمع، بمعنى إعطاء مختلف الاحتياجات المجتمعية والوطنية قيمتها وحجمها دون إغفال أو تأجيل، بحيث يتم تناول مختلف القضايا باختصاص ونسبية، تغطي مساحة المجتمع، وتضيف لعملية الانتماء الحر والواعي لمختلف القضايا ما بين المواطنين بعدا وقيمة تتراكم في سياق هذه العملية المتصلة والمتشابكة الأدوار.

عملية التكامل هذه، بحكم فعلها الديناميكي المتواصل، ومن خلال ما تنتجه ماديا، معنويا، معرفيا...إلخ، وجرّاء تعزيزها لانخراط الأفراد في المجتمع بشكل واعي ومدرك، تتعزز مفاهيم الرقابة والشفافية والمحاسبة في المجتمع بشكل عام، وفي المنظمات والأحزاب بشكل خاص. وهذا بدوره يسهم إيجابا في تعميق البعد الديمقراطي داخل الأحزاب ذاتها، ويقطع الطريق كذلك، وإلى حد كبير، على إمكانات استشراء الفساد وسوء الإدارة أو الابتعاد عن الأهداف والرسالة لدى المنظمة الأهلية.

وفي الختام: يمكن القول أن العمل التنموي يقتضي تكاملا في العمل بين المنظمات الأهلية والأحزاب، مبنيا على التخصص والتقاطع والاستقلالية، والكفاءة في العمل ومستويات الأداء، وتنمية مفاهيم الرقابة والمحاسبة والشفافية.

من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية

قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠

مادة(١١)

سجلات الجمعية أو الهيئة

تحتفظ الجمعية أو الهيئة في مقرها الرئيسي بالسجلات المالية والإدارية الرسمية المتضمنة جميع المعاملات المالية والقرارات الإدارية والبيانات التالية:-

١. المراسلات الصادرة عنها والواردة إليها في ملفات خاصة وسجلات منظمة.
٢. النظام الأساسي لها وأسماء أعضاء مجلس إدارتها في كل دورة انتخابية وتاريخ انتخابهم.
٣. أسماء جميع أعضاء الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة مع ذكر هوياتهم وأعمارهم وتاريخ انتسابهم.
٤. محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بصورة متسلسلة.
٥. محاضر اجتماعات الجمعية العمومية.
٦. سجل الواردات والمصروفات على وجه مفصل وفقا للأصول المالية

التحولات في التمويل لمؤسسات العمل الأهلي الفلسطيني

بقلم: أحمد حنون
مستشار إدارة وتنمية

كان لا بد من إدراك ضرورة التحول للتمويل المحلي الفلسطيني والعربي مبكراً، وكذلك أسباب التحول في تمويل مؤسسات العمل الأهلي الفلسطيني. ذلك أن الدعم الأمريكي المقدم من خلال وزارة الخارجية الأمريكية يمنح بمصادقة من مجلس الشيوخ الأمريكي. المساعدات الأمريكية الخارجية توسعت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٨٩.

وكان الامتحان الأول الحقيقي للممول وكذلك للمؤسسات الأهلية في العالم في مؤتمر دوربان عندما أثبتت مؤسسات العمل الأهلي، بشكل لا يدع مجال للشك، بأنها مؤسسات وطنية وحرة وغير خاضعة لسياسة الممول (الأمريكي + الأوروبي)، الأمر الذي شكل نقطة تحول هامة ومؤشرا للإدارة الأمريكية حول الثقة المتبادلة بين الممول ومؤسسات العمل الأهلي.

أجواء عدم الثقة السياسية موجودة لدى الطرفين؛ الممول يريد تحسين صورة الحليف الدائم لدولة الاحتلال، والمؤسسات ترفض أن تسجل أي مواقف ذات مغزى سياسي، وتلتزم بالعمل في إطار مهني، الأمر الذي أدى إلى ترجمة أجواء عدم الثقة إلى إجراءات وسياسات، أعلنت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بشكل سريع.

الدعم الأمريكي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، استمر شريطة التوقيع على وثيقة عرفت بوثيقة" مكافحة الإرهاب "، أي أن تلتزم هذه المؤسسات بعدم استخدام الأموال في إطار ما يعرف بالإرهاب حسب التعريف الأمريكي، والذي يشمل المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي. بعض المؤسسات تجاوزت العقبة بالتوقيع رغم الموقف شبه الموحد للمنظمات الأهلية.

وبقيت موضوعات وطنية خارج إطار الدعم الأوروبي والأمريكي. فهناك مؤسسات قليلة تقدم الدعم في ما يتعلق بالأسرى واللاجئين الملفات التي بقيت خارج اهتمام الممول الذي يحدد برامجه وأجندته وفقاً لاعتبارات خاصة. وقامت مؤسسات بمواءمة برامجها ونشاطاتها مع التمويل وإن ابتعدت عن هدفها الرئيس. مما اثر في مدى شفافيتها أو مدى التزامها بالعمل المؤسسي والنظام والقانون، ومدى خدمتها لشرائح مهمشة في المجتمع، إضافة لفاعليتها في الانجاز كل ذلك يطرح أهمية وضرورة خلق بدائل تمويل عربية، وكذلك ضرورة مساهمة رأس المال الفلسطيني في التمويل سواء في الداخل أم في الشتات الفلسطيني.

وبذلك فإنه من المطلوب، لا بل من الواجب، على المؤسسات الفلسطينية والعربية تقديم الدعم لمؤسسات العمل الأهلي، لإخراجه من الأزمة الحالية في التمويل، ومن الأزمة العامة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني بسبب الحصار الظالم والجائر على الشعب الفلسطيني. ونأمل ممن يتبرعون بالملايين، ويقدمون بسخاء للغرب أن يقدموا للعرب، وان يتذكروا فلسطين، لا أن يكونوا جزءا من حصار مؤسسات العمل الأهلي استكمالا لحلقه الحصار الذي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وبخاصة المؤسسات العاملة والراعية للأسرى والمؤسسات العاملة في إطار اللاجئين والمخيمات، حتى لا تتراجع هذه المؤسسات وتتلاشى، وحتى لا تطغى دوافع الحصول على التمويل على أهداف المؤسسة وبرامجها الأساسية التي أنشئت من أجلها.

وبذلك فإن مؤسسات العمل الأهلي تواجه أزمة ربما مؤجلة أو عاجلة إذا لم يتم العمل بشكل جدي لإخراجها من مأزق التمويل وعودة النشاط والحياة لهذه المؤسسات، حتى تأخذ دورها كمؤسسات وطنية تسعى للمساهمة الفاعلة في بناء المجمع الفلسطيني، والقيام بواجبها الوطني على خير وجه في إطار من الشفافية والفاعلية والإنجاز.

من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*

(المادة ١٣)

مشاركة المجتمع

١- تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة، ضمن حدود إمكاناتها ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام، مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربته، ولإذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثله من خطر. وينبغي تدعيم هذه المشاركة بتدابير مثل:

أ. تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها؛

ب. ضمان تيسّر حصول الناس فعليا على المعلومات؛

ج. القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد، وكذلك برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية؛

د. احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها. ويجوز إخضاع تلك الحرية لقيود معينة، شريطة أن تقتصر هذه القيود على ما ينص عليه القانون وما هو ضروري:

١. لمراعاة حقوق الآخرين أو سمعتهم؛

٢. لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو لصون صحة الناس أو أخلاقهم.

٢- على كل دولة طرف أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان تعريف الناس بهيئات مكافحة الفساد ذات الصلة المشار إليها في هذه الاتفاقية، وأن توفر لهم، حسب الاقتضاء، سبل الاتصال بتلك الهيئات لكي يبلّغوها، بما في ذلك دون بيان هويتهم، عن أي حوادث قد يُرى أنها تشكّل فعلا مجرّما وفقا لهذه الاتفاقية.

* دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز التنفيذ في ١٤/١٢/٢٠٠٥. وتشكل هذه الاتفاقية خطوة هامة في حركة مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم، حيث تندرج تحتها التزامات لجميع الدول للعمل على تحريم الفساد بكافة أشكاله، وتشكيل ودعم المؤسسات العاملة على منع حدوثه، وملاحقة مرتكبيه.

للاتصال والمراسلة:

هاتف: ٢٩٧٤٩٤٩ – ٠٢، فاكس: ٢٩٧٤٩٤٨ – ٠٢، ص.ب ٦٩٦٤٧، القدس ٩٥٩٠٨

nazaha@aman-palestine.org
www.aman-palestine.org
www.kas.de/palaestina

الآراء الواردة في النشرة لا تعكس بالضرورة وجهة نظر أمان، كونراد أديناور، أو الاتحاد الأوروبي